

**(نظرية افعال الكلام بين القدماء والمحدثين)
مادة علم الدلالة**

نزار ياسين حامد

جامعة الفلوجة

كلية العلوم الإسلامية قسم الدراسات الإسلامية

الحمد لله ثم الحمد لله ثم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. لا ينبغي أن يدرس موضوع تقسيم الكلام من وجهة نظر الدراسات القديمة والحديثة على أنه من الأمور المسلم بها ، بل ينبغي إعادة النظر فيها وخضوعه لدراسة جادة فاحصة في إطار وصف الظواهر اللغوية ، بعيداً عن التأويل والتعليل ، بعيداً عن كل ما من شأنه أن يفلسف القضايا النحوية ويضعها في غير إطارها الصحيح. إن دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلمة دون مسوغ عرّض الدراسات اللغوية للكثير من المتاعب المنهجية ، وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها سار النحاة في طريق التعقيد وإثارة الخلاف في مسائل عديدة ، كان من نتائجها أن ضجر المتعلمون والدارسون ، فضاع القصد ، وتفتت الجهود وتشوه الجوهر هذه الدراسة دعوة علمية للرجوع إلى خط النحو الأصيل وتخليصه من كل الأدران التي علقته به ، والرجوع إلى وجه النحو المشرق المستمد من واقع اللغة ، ومساهمة في استخدام أفضل السبل الكفيلة لتيسير النحو العربي أمام المتعلم والباحث في إطار تطبيق المنهج الوصفي في دراستنا هذه ، والذي يقرره فيما يقرره أن كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى ، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة .

المبحث الأول: أقسام الكلام عند القدماء ،

أولاً: أقسام الكلام عند القدماء قسم سيبويه كالم العربية أقساماً ثلاثة هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، فقال في كتابه: فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل^(١). وقد تبع كثير من نحاة العربية سيبويه في هذه القسمة الثلاثية، بل إن ابن فارس نقل إجماع النحاة على هذه القسمة، لكن بعض النحاة بعد ابن فارس نقلوا أنّ أبا جعفر بن صابر عدّ في الكلم قسماً رابعاً سمّاه "الخالفة" و يظهر أنّ هذا القول لم يجد القبول لدى بعض النحاة. إذ قال ابن هشام بعد نقله القسمة الثلاثية: إنّها باتفاق من يُعتدُّ به. فيفهم منه أنه لم يعتدّ بقول من خالف هذه القسمة، ومثله الصبان^(٢).

ثانياً: حدّ النحاة أقسام الكلام الثلاثة

أ- حدّ الاسم لم يحدّ سيبويه الاسم واكتفى بالتمثيل له فقال: فالاسم: رجل، و فرس وحائط. وحاول النحاة بعده حدّه بحدّ جامع مانع فكثرت الحدود الموضوعية فيه حتى نقل الأنباري أنها تنيف على سبعين حدّاً، ومنها قول المبرد: أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل ، و فرس، وقول ابن السراج: الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، وحدّه السيرافي بأنّه: كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان مُحصّل من مضي أو غيره ، ويظهر لي أنّ بعض النحاة قد لحظوا عدم صدق الحدود الموضوعية على كل الأنواع التي أدخلوها تحت الاسم؛ يفهم ذلك من نقل الأنباري قول بعض النحاة في الاسم: إنّهُ لا حدّ له ولهذا لم يحدّه سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال، كما يمكن أن يفهم من ترك بعض النحاة حدّ الاسم واستعاضتهم عنه بذكر بعض العلامات التي تُماز بها الأسماء عن بقية أقسام الكلام؛ إذ نُقل عن الفراء أنّه قال : الاسم ما احتمل التتوين، أو الإضافة، أو الألف واللام، ويدلّ على ذلك أيضاً النقد الذي وجّهه بعض النحاة إلى بعض تلك الحدود^(٣).

أ- حدّ الفعل: حدّ سيبويه الفعل فقال: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع. ويفهم من هذا الحدّ تركيز سيبويه في الفعل على ثلاثة أمور: الأول: أن يكون مشتقاً من مصدر^(٤) الثاني: أن يكون على بناء خاص بالأفعال، يؤخذ هذا من قوله: وأما الفعل فأمثلة. وهي الأبنية الخاصة بالأفعال. الثالث: أن يدلّ ببنيته على الزمان وحدّ بعض النحاة الفعل بحدود أخرى يظهر في كثير منها التركيز على دلالة الكلمة على الحدث والزمان؛ من ذلك قول ابن السراج: الفعل ما دلّ معنى وزمان، وقول أبي علي الفارسي: وأما الفعل فما دلّ على معنى وزمان. وبعض النحاة غيرهما، ونقل بعض النحاة كثرة الحدود الموضوعية للفعل، لكن بعض هذه الحدود لم تسلم من نقد بعض النحاة، كما أنّ بعض النحاة اكتفوا بذكر علامات خاصة بالأفعال دون حدّه^(٥).

ب- حدّ الحرف قال سيبويه في الحرف حين عدّ أقسام الكلام: وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ثم مثل له بـ "ثمّ"، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها ويصعبُ عدّ كلام سيبويه عن الحرف حدّاً، بل هو ذكرٌ للقسم الثالث وسلبٌ له من الاسميّة والفعلية. كما يتضح من تمثيل سيبويه للحرف أنه يعني بالقسم الثالث من الكلام: حروف المعاني لا حروف المباني. ويتضمّن كلام سيبويه عن الحرف: الإيجاب في كون الحرف جاء لمعنى والسلب في كون هذا الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وقد كثرت الحدود الموضوعية للحرف بعد سيبويه، ومع ذلك فإنّ بعض النحاة لم يحدّ الحرف واقتصر على ذكر علامته^(٦).

٢. تعليل بعض النحاة كون القسمة ثلاثية حاول بعض النحاة تعليل كون قسمة الكلام ثلاثية فنقل بعضهم الاستدلال بالسماع عن علي بن أبي طالب، وعلل بعضهم بأن هذه الأقسام الثلاثة تعبر عن كل ما يخطر في النفس، وعلل بعضهم بتعليل منطقي يدور بين النفي والإثبات في الدلالة على معنى أو عدمه، أو في صلاحية كون الكلمة ركناً في الإسناد أو عدمه، ومنهم من علل باستقراء النحاة كلام العرب ووقوفهم على هذه الأقسام الثلاثة، وأنه لو كان ثم قسم رابع لوقفوا عليه^(٧)

ثالثاً: الأسس التي اعتمد في تصنيف الكلام

لم يكن سيبويه غافلاً عن الأنواع المتعددة التي تندرج تحت قسم واحد من أقسام الكلام، ففي الاسم وعى سيبويه تعدد الأنواع المندرجة تحته: كاسم الجنس، والمصدر والصفة، والظرف، والضمير. إذ يفرق في تحليله بين هذه الأنواع عند تقابلها، من ذلك قوله في عنوان أحد أبواب الكتاب: هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، ففرق بين المصدر، والاسم والصفة عند تقابلها، وقال مفرقاً بين الاسم والظرف: واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف^(٨)، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً.^(٩) ومن خلال نفيه الاسمية، والظرفية عن حروف الجر وعدم نفيه الاسمية عن الظرف رغم تصريحه بظرفيته يمكن أن يفهم أنه يعد الظرف نوعاً من الأسماء؛ بل إنه صرح بذلك بعد تمثيله للظرف فقال: وهذه الظروف أسماء ولكنها صارت مواضع للأشياء، ففرق بين الاسم والظرف عند تقابلها. وفرق بين الاسم والصفة كذلك فقال فيما يبني عليه الكلام: أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون "فِعْلاً" ويكون في الأسماء والصفات؛ فالأسماء مثل: صَفْرٌ، وَفُهْدٌ، وَكَلْبٌ. والصفة نحو: صَغْبٌ وَضَخْمٌ.^(١٠) ومع تفريق سيبويه بين هذه الأنواع المتعددة في تحليله فإنه. كما يظهر من ذكره أقسام الكلام. لم يعدد خواص كل نوع مما يندرج عنده تحت قسم الاسم كافية لإخراجه في قسم خاص به، فعلى أي أساس صنف سيبويه الكلام، وضّم الأنواع المتعددة تحت قسم واحد؟ وذهب نحلة إلى أنّ كل ما أدخله سيبويه تحت قسم الاسم في كالم العربية اعتمد فيه على أسس خمسة^(١١) هي:

- ١- الأساس التوزيعي يعني السوابق واللواحق الخاصة بالأسماء، كأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر، أو يلحق بها تتوین التمكين، أو ياء النسب.
- ٢- الأساس الاستبدالي يعني أن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس في سياق لغوي صحيح.
- ٣- الأساس الوظيفي (النحوي) يعني أن تقع الكلمة مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو في أي موضع تختص به الأسماء فتؤدي وظيفته النحوية.
- ٤- الأساس الصرفي. يعني أن تتشكّل الكلمة، أو تجمع تصحيحاً، أو تكسيراً، أو تصغيراً أو تؤنث.
- ٥- الأساس الدلالي يعني أن تدل الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل.

رابعاً: أسس الكلام

- ١- الأساس الأول: (الإعراب والبناء) يظهر لي أنّ إعراب الكلمة أو بناءها كان أساساً اعتمد عليه سيبويه في التفريق بين الكلام، ومقابلته الاسم بالفعل والحرف؛ إذ شرع بعد ذكره القسمة الثلاثية بالحديث عن مجاري أواخر الكلام، فذكر مصطلحاته في علامات الإعراب، وعلامات البناء، ثم ذكر أنّ حروف الإعراب للأسماء المتمكنة، ولالأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، ثم مثّل للأسماء في أحوالها الإعرابية الثلاثة، ولالأفعال كذلك، ثم تحدث سيبويه في مشابهة الأفعال المضارعة الأسماء، وكأنه يلتبس بهذا الشبه سبب إعراب الأفعال المضارعة، فذكر شبه الفعل المضارع باسم الفاعل في لحاق اللام بهما في نحو: إنّ عبد الله ليفعل، وإنّ عبد الله لفاعل، ونفى لحاق اللام بالفعل الماضي، وكأنه يريد أن يبين اختصاص المضارع بالإعراب دون الماضي؛ لأنّ الماضي والمضارع اشتركا في الوقوع صفة للاسم كما يقع اسم الفاعل، ثم ذكر شبيهاً آخر اختص به المضارع دون الماضي وهو دخول السين وسوف عليه لمعنى كما تدخل الألف واللام على الاسم لتقيد التعريف، فكانت النتيجة أن أعرب المضارع كالأسماء؛ لشبهه بالأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب، وبقي الماضي مبنياً على الأصل في الأفعال^(١٢)
- ٢- الأساس الثاني: (التركيب وما يتألف منه الكلام) يظهر لي أنّ ما يتألف منه الكلام في تركيب الجملة العربية كان أحد الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تعرّف القسم الذي تندرج تحته الكلمة؛ إذ لا يؤلف الحرف مع الحرف تركيباً إسنادياً، وكذلك الفعل مع الفعل وإنما يحصل الإسناد بين اسم واسم، أو فعل واسم. قال سيبويه: ألا ترى أنّ الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخون^(١٣) ومن استعمال سيبويه هذا الأساس في بيان القسم الذي تندرج تحته الكلمة نفيه كون الفعل المضارع اسماً بعد ذكره ما يشبهه اسم الفاعل: ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا وأشبه هذا لم يكن كلاماً.^(١٤)

أولاً: أقسام الكلام عند المحدثين وقسم المحدثين الكلام الى قسمين هما :

١- التقسيم الرباعي. إن الدارسين المحدثين أحسنوا صنعا بفصل الكلمات المبهمة وجعلها قسماً مستقلاً بنفسه ولكن ملاحظاتي عليها^(١٥):
أ- إن جعل العدد . كما صنع الدكتور . كما صنع الدكتور أنيس من جملة هذا القسم لم يتضح لي وجهه ، فالأعداد تحتاج إلى تمييز يبين المعدود بها ، ولكن ليس كل ما يحتاج إلى تمييز يكون (غير مستقل المعنى) فالمقصود بعدم الاستقلال ، أن الذهن لا توجد به (صورة) أي معنى من اللفظ المسموع عند سماعه منفرداً ، ولفظ (أربعة) وحدها يوجد لها صورة ذهنية غير مفتقرة إلى ما يحدد معناها ، فصورة الاربعة غير صورة الثلاثة والخمسة ولكنها إذا دخلت في جملة احتاجت إلى ما يعين نوع المعدود بها ، أهو كتب أم أقلام أم دفاتر ؟ وهذه طبيعة كل ما يحتاج إلى تمييز كالمساحات والاوزان وغيرها ، فنحن نعرف (معنى) المتر والصاع وتدرج صورتها الذهنية ، ولكننا نحتاج إلى ما يميز المقصود بهما أهو متر أرض أم قماش ؟ وصاع تمر أم شعير ؟ وهذا بخلاف معنى (أل) و (الذي) فإن صورتها لا تتطبع في الذهن إلا وهي (معلقة) بصورة صلتها (أل . رجل) (الذي . جاءني) وهذا هو معنى افتقار هذه الكلمات إلى الغير ، أي أنه لا يتحصل لها (معنى) في الذهن إلا وهي مرتبطة ومعلقة بالغير .

ب- إن هذه المحاولة لم تحاول أن تدرس (الصفة) دراسة كافية لذلك اختلف دارسوها فالدكتور أنيس جعلها في قسم الاسم . كما صنع البصريون . ، والدكتور المخزومي جعلها في قسم الفعل . كما صنع الكوفيون ..ولعل ذلك ناشيء من ملاحظة جمل يكون فيها للوصف (فاعلاً) أو نائباً عن الفاعل . مع أن هذه الملاحظة موجودة في المصدر أيضاً . فأعرب الكوفيون (كاتب) في جملة : (أكتب زيد رسالة) فعلاً وسموه بـ (الفعل الدائم) تمييزاً له عن الماضي والمستقبل ، وتابعهم المخزومي في ذلك^(١٦) ، أما البصريون فلأنهم يعتبرون (كاتب) اسماً تكلموا في إعرابها ، وجعلوا (كاتب) مبتدأً و (زيد) فاعلاً سد مسد الخبر. ولو أنهم تنبهوا إلى أن الصفة قسم مستقل عن الاسم والفعل ، يختلف عنهما في طبيعة تركيبه ودلالته لكان لهم في إعرابها وجه أقرب إلى السلامة من هذا .

ت- ويبدو لي أن الصفة تمتاز في إسنادها عن كل من إسناد الاسم وإسناد الفعل ، فالاسم لا يقع مسنداً إلا إلى المبتدأ . (زيد أخوك) و النخيل نبات . والفعل لا يقع مسنداً إلا إلى الفاعل . قام محمد ، ويكتب علي . أما الصفة فتمتاز عنهما في أنها تقع مسنداً لكل من المبتدأ والفاعل ، فكاتب في جملة (زيد كاتب) صفة اسندت إلى المبتدأ . من دون حاجة تقدير ضمير فاعل لكاتب كما صنع النحاة السابقون^(١٧) . وهي في جملة (أكتب زيد رسالة) صفة اسندت إلى الفاعل ، وهذا ما سوغ للدكتور تمام حسان . ولعله كان على حق . أن يتحدث عن (جملة وصفية) في مقابل الجمليتين الاسمية والفعلية . فالصفة التي تسند إلى فاعل تكون (الجملة الوصفية) والصفة . أو الاسم . التي تسند إلى مبتدأ تكون (الجملة الاسمية) وعلى هذا الأساس تكون الجملة الوصفية أصلية . أي كبرى . مثل : (أكتب زيد رسالة) كما تكون فرعية . أي صغرى . مثل (أنا كاتب رسالة) على غرار الجملة الصغرى في مثل (زيد قام أبوه... أو أبوه قائم)^(١٨).

٢- التقسيم السباعي :أما محاولة الدكتور تمام حسان في تقسيمه الكلمة إلى سبعة أقسام أي بإضافة قسمين آخرين إلى ما ارتضيناهما^(١٩):
الظرف والخالفة فستدور مناقشتي معه حول هذين القسمين :

أ- الظرف. والظرف مصطلح نحوي يعني وظيفة نحوية (المفعول فيه). وليس هو الكلمة التي تشعر بالزمان والمكان فقط ، وإلا لكانت الأفعال ظروفًا لأنها تتضمن الزمن . عد النحاة . وكانت بعض الحروف ظروفًا لأنها تدل على (نسبة ظرفية) مثل في و مذ و منذ ، كما أن النحاة لا يعنون بالظرف الكلمة التي تدل بوضعها المعجمي على جزء من الزمان أو حيز من المكان ، فالكلمات الدالة على ذلك هي من فصيلة الاسماء فقط ، كالיום ، والشهر ، والسنة ، والمنزل ، والمطعم وأمثالها من الكلمات التي يفهم منها الزمان أو المكان سواء كانت جزء من جملة أم لم تكن ، ولهذا يصح لهذه الكلمات أن تتحمل وظيفة الظرف المفعول فيه، كما تتحمل وظيفة المبتدأ والخبر ، والفاعل ، والمفعول به. أما ما يصطلح عليه النحاة (ظرفاً) فهو المعنى الوظيفي النحوي أي (المفعول فيه) فالظرف إذن (وظيفة) نحوية كوظيفة (المفعول به) و (المفعول معه) والحال و المستثنى و (النعت) وغيرها من معان وظيفية ، فكما لا يصح لنا أن نجعل (النعت) قسماً من أقسام الكلمة في مقابل الاسم والكناية والصفة ، لأنه وظيفة نحوية تقوم بها كلمات من فصيلة (الصفات) : كالعالم والاديب ، أو من فصيلة (الاسماء) : كالأب والام والزوجة ، أو من فصيلة الكنايات : كهذا والذي واللائي ، كذلك لا يصح لنا اعتبار (الظرف) قسماً مستقلاً لأنه وظيفة نحوية تقوم بها فصيلة الاسماء الجامعة ، كيوم ، وشهر ، والمشتقة كمقتل ومطعم وغروب وشروق ، كما تقوم بها كلمات من فصيلة (الكناية) مثل . هنا و ثم . وهما من الإشارة ، و (متى وأين) وهما من كنايات الاستفهام. والدكتور تمام حسان يدرك ذلك كله ، لذلك لم يجعل مما سماه ظرفاً أسماء الزمان والمكان ،

والمصادر ، ولا أسماء الاعداد ، والاقوات ، وأسماء الجهات وغيرها مما يقوم بوظيفة الظرف وحصر هذا القسم في كلمات ثمانية فقط هي : (إذ ، وإذا ، ولما ، وأيان ، ومتى . وهي للزمان . وأين وأنى وحيث . للمكان) هذه الكلمات وإن قامت بوظيفة الظرف الزماني والمكاني ، إلا أنها من فصيلة ماسميناه بالكناية، يدل على ذلك اعترافه هو بأن (هذه الظروف تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان) (٢٠) ولو أنه عكس ذلك فقال : (هي كنايات تؤدي وظيفة الظرف الزماني أو المكاني) لكان أقرب إلى السلامة. كما يدل على ذلك تسليمه بأنها (ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزماني المبهم أي أنها غير مستقلة . كما تقدم . وأهم ما يميز (الكناية) عن غيرها خاصيتان ؛ الأولى : أنها كالحرف من ناحية عدم استقلالها بالمعنى وافتقارها إلى الغير في تحديد معناها ، والثانية : أنها كالاسم من ناحية تحملها وظيفة العنصر المرتبط لا العنصر الرابط.

ب- الخالفة. والخالفة كما قال الدكتور حسان : مصطلح أطلقه الفراء على اسم الفعل ، واعتبره أحمد بن صابر الاندلسي قسما رابعا للكلم. ولكن الدكتور تمام وسع من دائرة (الخالفة) فجعلها شاملة لأربعة خوالف : خالفة الاخالة وهي عنده اسم الفعل ، وخالفة الصوت أي أسماء الاصوات وخالفة التعجب أي الصيغتان القياسيتان للتعجب : ما أحسن زيدا ، وأحسن بزيدا . وخالفة المدح والذم : نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند. والذي جعله يوسع دائرة الخالفة بحيث شملت صيغ التعجب والمدح والذم ، أن لها جميعا كما يقول طبيعة الافصاح الذاتي عما تجيش به النفس ، فكلها يدخل في الاسلوب الانشائي. والذي يؤخذ عليه في ذلك :

١- إننا ، في مجال التقسيم ، نكون بصدد التمييز بين الكلمات والصيغ المفردة ، لا الجمل المركبة ، والافصاح الذاتي والاسلوب الانشائي في التعجب والمدح والذم ، ليس وليد الكلمة المفردة (أحسن) أو نعم أو بئس وإنما هو وليد الجملة كاملة ، فقياسية التعجب مثلا (قياسية جمالية وليست إفرادية ، ولذلك لو غيرنا في هيئة الجملة (ما أحسن زيدا) شيئا يسيرا كأن نقول : ما أحسن زيد لتغير اسلوب التعجب ومعناه إلى اسلوب النفي ، مع أن صيغة الفعل كما هي لم تتغير فصيغة التعجب إذن صيغة جملة لأمفرد ، ونحن بصدد تقسيم الكلمات المفردة لا الجمل ، وإلا فكان ينبغي له أن يذكر من الخوالف جملة (لله دره فارسا) لان فيها نفس الافصاح الذاتي والاسلوب الانشائي. والذي يبدو أن الكلمات المفردة في صيغ التعجب ، والمدح والذم ، باقية على النزاع المتوارث بين البصريين والكوفيين في إسميتها أو فعليتها ، ولعلي أميل إلى ما ذهب إليه بعضهم من فعليتها وتخلفها عن طبيعة أحواتها في المعنى وفي الاشتقاق ، فجمدت على حالة واحدة واستعمال معين ، وفي صيغ الافعال المتخلفة نظائر لهذه الافعال مثل عسى و ليس و آض و مادام وغيرها مما لا مضارع لها ، ومثل (يذر ، ويدع) مما لا ماضي لها. والافعال الناسخة عموما فقدت (فعليتها) من ناحية المادة وبقيت الصيغة وحدها لتدل على أنها تحدرت عن أفعال. واختصت هذه الافعال باستعمال معين يجعلها أشبه بالادوات هو الدخول على الجمل الاسمية لاضافة معنى الزمن إليها ، ومع ذلك فأكثر النحاة لا يستطيعون تصنيفها في غير فصيلة الافعال وإن خلت من الدلالة على الحدث.

١- أما ما سماه ب (خالفة الاخالة) أي اسم الفعل ، فهو عند النحاة ثلاثة أنواع : (أ) نوع قياسي وهو ما جاء على صيغة (فعال) كنزال بمعنى (إنزل) وحذار بمعنى (إحذر) وهذا النوع أطلق عليه البصريون فقط اسم الفعل ، وإلا فهو عند الكوفيين فعل أمر حقيقي ، يصاغ بصورة قياسية من الثلاثي المجرد ، وهو رأي لا غبار عليه (٢١). (أ.ب) المنقول ، وهو ما نقل عن المصدر ، والظرف ، والجار والمجرور ، مثل : (رويدك ، وأمامك ، وعليك) فإنها لا تزال في تصنيفها مع الاسماء والحروف ، ولكنها نابت عن الفعل المحذوف الذي استغني عنه لظهوره ، كما ينوب المصدر (ضربا زيدا) عن فعل الامر ويبقى (مصدرا) ، وكما ينوب الظرف والجار والمجرور عما يتعلقان به من فعل أو وصف مقدر. (أ.ج) أما النوع الثالث وهو : اسم الفعل المرتجل ، مثل : هيهات ، وشتان ، وصه ومه ، وأمثالها مما يسميه البصريون (اسم فعل) ويسميه الكوفيون (أفعالا شاذة) أي أنها لم تسلك سبيل الافعال في تصرفها ولا في صياغتها ولا في اتصالها باللواحق ، وكل ما للبصريين من دلالة على إسميتها أن التتوين يدخل بعضها مثل (صه ، ومه ، وافٍ وآه) والتتوين علامة الاسم ، ويرد الكوفيون : أن هذا التتوين ليس دليل إسميتها ، لانه ليس تتوين تنكير ، بل تتوين يراد به تكبير حجم الكلمة المؤلفة من حرفين لتكثر أصواتها وتلحق بالثلاثي ، الذي صار الوحدة الكمية في العربية ، ولذلك لا يقع التتوين في هيهات وشتان مما زاد بناؤه على حرفين (٢٢). ونخلص من ذلك إلى أنه ليس هناك شيء اسمه (إسم الفعل) لنجعله (خالفة) إخالة.

٣- أما (خالفة الصوت) فهي (أصوات) فقط يراد منها زجر الحوان أو حكاية صوته ، ولا تدخل في طبيعة مفردات اللغة باعتبارها واسطة نقل الافكار من ذهن إلى ذهن ، ولا تدخل في الجمل العربية للقيام بوظيفة الرابط أو المرتبط فيها ، إلا على سبيل الحكاية.

الخاتمة:

- ١- قسم القدماء كلم العربية أقساماً ثلاثة هي : الاسم ، والفعل ، والحرف، بل إن ابن فارس نقل إجماع النحاة على هذه القسمة، لكن بعض النحاة بعد ابن فارس نقلوا أن أبا جعفر بن صابر عدّ في الكلم قسماً رابعاً سمّاه "الخالفة".
- ٢- الأسس اعتماد في تصنيف الكلم هي : الأساس التوزيعي يعني السوابق واللواحق الخاصة بالأسماء، كأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر، أو يلحق بها تنوين التمكين، أو ياء النسب، الأساس الاستبدالي يعني أن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس في سياق لغوي صحيح، الأساس الوظيفي (النحوي) يعني أن تقع الكلمة مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو في أيّ موضع تختص به الأسماء فتؤدي وظيفته النحوية. الأساس الصرفي. يعني أن تتثنى الكلمة، أو تجمع تصحيحاً، أو تكسيراً، أو تصغّر أو تؤنث. الأساس الدلالي يعني أن تدل الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل.
- ٣- وأما المحدثين قسم الكلم إلى نوعين بعد الأقسام

المصادر والمراجع:

- ١- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (كتاب سيبويه) تحقيق عبد السلام هارون ،بيروت ،دار الجيل ،ط١ د . ت . ج١ ص ١٢
- ٢- ابن هشام الأنصاري (شرح للمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي) تحقيق صلاح رّواي ، مصر دار مرجان ، ط٢ ، د . ت . ج١
- ٣- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (شرح كتاب سيبويه) تحقيق رمضان عبد التّواب وآخرين ، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ج١
- ٤- الصّفّار ، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطلبيوسي : (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه) تحقيق معيض بن مساعد العوفي ، المدينة المنورة ، دار المآثر ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ج١.
- ٥- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (شرح كتاب سيبويه) تحقيق رمضان عبد التّواب وآخرين ، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ج١
- ٦- الصّفّار ، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطلبيوسي : (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه) تحقيق معيض بن مساعد العوفي ، المدينة المنورة ، دار المآثر ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ج١.
- ٧- الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (التعليقة على كتاب سيبويه) تحقيق عوض بن حمد القوزي القاهرة ، مطبعة الأمانة ، ط١ ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، ج١.
- ٨- مهدي المخزومي. في النحو العربي ، قواعد وتطبيق، قاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي. دون السنة.
- ٩- مهدي المخزومي. في النحو العربي ، قواعد وتطبيق، قاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي. دون السنة. ص٢٣
- ١٠- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. مطابع الهيئة المصرية. دون السنة.
- ١١- نحلة،محمود أحمد: (الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية) الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية،١٩٩٤م.
- ١٢- الأشموني، علي بن محمد: (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،ط١٣٥٨،١٣٣٩هـ-١٩٣٩م،ج١.
- ١٣- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية،ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ج١
- ١٤- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (أسرار العربية) تحقيق محمد حسين شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

هوامش البحث

١ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (كتاب سيبويه) تحقيق عبد السلام هارون ،بيروت ،دار الجيل ،ط١ د . ت . ج١ ص

- ٢ - ابن هشام الأنصاري (شرح للمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي) تحقيق صلاح رؤاي ، مصر دار مرجان ، ط٢ ، د . ت . ج . ١ ص ١٦٢
- ٣ - السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (شرح كتاب سيبويه) تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين ، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ج . ١ ص
- ٤ - الصقار ، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصقار البطليوسي : (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه) تحقيق معيض بن مساعد العوفي ، المدينة المنورة ، دار المآثر ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ج . ١ ص ٢٢٠ .
- ٥ - لسيرافي، المرجع السابق. ص ٥٣ .
- ٦ - الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (أسرار العربية) تحقيق محمد حسين شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م . ص ٢٧
- ٧ - السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (شرح كتاب سيبويه) تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين ، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ج ١
- ٨ - الصقار ، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصقار البطليوسي : (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه) تحقيق معيض بن مساعد العوفي ، المدينة المنورة ، دار المآثر ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ج . ١
- ٩ - الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (التعليقة على كتاب سيبويه) تحقيق عوض بن حمد القوزي القاهرة ، مطبعة الأمانة ، ط١ ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، ج . ١
- ١٠ - الأشموني، علي بن محمد: (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٨، ٢٠٠٢هـ-١٩٣٩م، ج . ١
- ١١ - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ج ١
- ١٢ - الأنباري، المرجع السابق. ص ٢٨ .
- ١٣ - ابن جني، المرجع السابق. ص ٤٦ .
- ١٤ - سيبويه، المرجع السابق. ص ٤١٩ .
- ١٥ - نحلة، محمود أحمد: (الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية) الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
- ١٦ - السيوطي، المرجع السابق. ص ١٢٤ .
- ١٧ - مهدي المخزومي. في النحو العربي ، قواعد وتطبيق، القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي. دون السنة. ص ٢٣
- ١٨ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. مطابع الهيئة المصرية. دون السنة، ص ١٢٢
- ١٩ - نفس المرجع. ص ١٢٤ .
- ٢٠ - مهدي المخزومي، المرجع السابق. ص ١٤١
- ٢١ - مهدي المخزومي. في النحو العربي ، قواعد وتطبيق، القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي. دون السنة.
- ٢٢ - سيبويه، المرجع السابق. ص ٣٩٨ .